

الأزمة اليمنية و «بلياتشوهات» الثورة



اليمن صارت عنواناً للأزمات التي لا تنتهي.. والمواطن اليمني البسيط هو دائماً وقود هذه الأزمات وهو من يدفع ثمن الصراعات والصدمات المتجردة من النبل والأخلاق، وثمان السخافات الكثيرة التي تتدثر حيناً بالسياسة وحيناً آخر بالدين، وتعدو أكثر سخفاً عندما تلبس رداء الثورة وترفع شعارات الدولة المدنية والعدل والمساواة والنظام والقانون بهذا الشكل الذي تمارسه حكومة الوفاق الوطني.

محمد علي عناش

بشكل مفعج ومقزز على ولائم السياسة والدين وتجارهما، وممتلئ حربية التضليل ومروجي هيروين الغباء والغيبوبة والتفكير الأعوج في المجتمع.. تستمر الجريمة كما حدث بالأمس في شبوة بحق 56 شهيداً من رجال الجيش والامن، وكالعادة لا نشعر بالحسرة والخجل ولا نحاول أن نبحت في الأسباب والعوامل، كي نلتمس الحلول والمعالجات ونقف على الحقيقة وراء هذا القتل بالجملة، وإنما نمر على الجريمة مرور الكرام ونطويها ببيان صغير مبهم وجاحد.. كي تستمر، ولكي نصحو في الغد على دوي جريمة أخرى أكثر بشاعة، وغير أن الجاني ليس مجهول الهوية.. تستمر الأزمات والفجائع وتتوالد وتتناسخ كل يوم، وينحدر الوضع الى هذا المستوى من السوء والبشاعة، والبعض مايزالون مشغولين برفع الحصانة والعزل السياسي، ومشغولين بالتعمير وتقدير المصير، يبحثون عن أشباح ومعارك وبطولات عديمة من داخل فكرة التغيير التي انزاحت كثيراً عن الواقع والحقيقة.

ما الذي حصل فجأة هنا وهناك؟ ولماذا صارت الصورة بهذا الشكل من الخراب والدمار والفوضى؟ لماذا صار المشهد العربي مضطرباً بالدم ومزكراً بالأشلاء؟ لماذا لم نعد نصحو في الصباح كي نستفتح يومنا الجديد على صوت فيروز وأنغام الرحباني التي تمنحنا مزيداً من التفاؤل والأمل؟ وإنما صرنا نستفتح أيامنا على دوي الانفجارات وأزيز الرصاص ورائحة البارود، وبالأخبار المفجعة عن جز الرؤوس والقتل بالجملة عبر شخص أو شاب مفتح.

الكلفة العربية صارت باهظة جداً طالت كل شيء، البشر والمكان والجمال والتفكير والحكمة. المشهد العربي متشابه والجاني واحد، يمتلك الكثير من أدوات التآزيم والفوضى والعنف الممنهج، ولديه القدرة على الظهور والتخفي بأي شكل وفي أي وقت، والقدرة على التغلغل والتأثير داخل الحركات الليبرالية واليسارية وتجنيد لآداء دور البلياتشو في سيناريو العدم.. الذي حصل ويحصل هو إفراز «حركة الإخوان المسلمين» التي تفكر وتحرك كتنظيم دولي، هو الجاني، وهو الذي يمتلك هذه القدرات، حتى في تحويل الآخرين الى مهرجين وبلياتشوهات لا تفكر بدولة المجتمع وإنما تفكر بشيء آخر نجمله، وتظل تنتظر لوجود الذي يأتي وقد لا يأتي.. المصريون هذه المرة أدركوا الحقيقة وفكروا بدولة المجتمع فتمردوا على دولة الإخوان، وصموا أن يكونوا صانعي ثورة حقيقية، لأن ظلوا بلياتشوهات في مسرح الاخوان العدمي، فعملوها في يوم 30 يونيو العظيم.. نحن بحاجة الى التفكير بدولة المجتمع وأن نتمرد على دولة التنظيم.

لا أومر رئيس الحكومة باسدودة لوحده، فهو نسخة لكوارثنا التاريخية ولحقيقة اليأس اليمني، وصورة متكررة لمفاعيل إنتاج الأزمات وتمييع العقد الاجتماعي، وإحداث التوقف التاريخي لحركة التطور في اليمن، لكننا نلوم من اعتقدنا أنهم من بقايا الحركة الوطنية اليمنية، لأنهم هم من ضيعوا الفرصة التاريخية في إحداث التغيير، وهم من ميعوا هذه اللحظة واستنسخوا أسوأ ما في تجاربنا التاريخية في الحكم، وهم من وضعوا هؤلاء في المكان غير المناسب مكان صنع القرار وتحويلهم الى سلطة، لكنها كانت سلطة فيد وفساد وأزمة، وسلطة تدمير لهذا الوطن.

أزماتنا مستمرة لا تكاد تنتهي أو تتوقف منذ مئات السنين، فصول التاريخ تحكي هذه المأساة وهذه المتواليات التاريخية من الأزمات، والمواطن اليمني هو دائماً من يدفع الكلفة الباهظة، نتيجاً لأن اليمنيين لم يقيموا دولاً وإنما أقاموا سلطات كانت تحقق نوعاً من الأمن والاستقرار، غير أن الكلفة هذه الفترة كبيرة جداً، رغم أن هذه الفترة حملت عناوين كبيرة كالثورة والوفاق الوطني والمبادرة الخليجية، إلا أنها لم تحاول أن تقيم دولة وفي نفس الوقت لم تقم سلطة، وإنما أقامت مراكز قوى وتجارت حروب ومشاريع صغيرة، وقوى سياسية وثقافية انتهازية، مهمتها تزيف الواقع وقلب الحقائق وتجميل المشوه وحرف مسار التغيير السليم.

في هذه الفترة التي تمخضت عما يسمى بالثورة، صارت الكهرباء تضرب وتدمر بشكل يومي من قبل قبيلة أو جماعة معروفة بالاسم والصفة، دون أن تحرك ساكناً من تعتقد أنها دولة أو حكومة.. استهداف الكهرباء بهذا الشكل ليس حدثاً عادياً وإنما عمل سياسي منظم مرتبط بأجواء الفوضى ومفاعيل الأزمة، إلا أنه يعكس مدى الانحطاط والسقوط السياسي الذي وصلنا اليه في اليمن، ومدى فقدان احترام الذات والشعور بالمسؤولية الوطنية لدى وزير الكهرباء صالح سميع، الذي لم يقدم استقالته من منصبه حتى الآن، كما يفعل من يحترمون أنفسهم ويقدرن مسؤوليتهم رغم فداحة ما تعرضت له الكهرباء في عهده.. من المؤكد أن قوة الامبالاة لديه عالية، لذا لا ينتابه أدنى شعور بالمسؤولية ولا يشعر بالخجل، لذا يتمادى في الامر، ويحول ضرب الكهرباء الى صفقات واتفاقيات وعمولات كلها تتكلم بلغة المليارات المهدورة وتحكي عن حجم فساد الرجل الذي هو جزء أصيل من فساد المرحلة الثورية.

في هذه المرحلة صار دم اليمنيين ومايزال مرقاً ورخيصاً في مذبح الغدر والخيانة وضالة الضمير، وما تزال أشلاءه تتناثر

عن الحالة التشريعية الانتقالية

يرى أرباب الفلسفة أن هناك ثلاث حالات تمر بها الحضارات البشرية ولكل حالة قانونها الذي تفرضه الظروف العامة التي تمر بها تلك الحالات.. ويرى ابن خلدون في مقدمته أن الحالة التشريعية الانتقالية هي التي تعقب في تقديره الحالة اللاهوتية والعسكرية وتسبق الحالة الوضعية والصناعية التي يتغلب فيها تقدم المجتمع بفضل تقدم المعرفة واتساع دائرة العلوم.. ومقاربة ابن خلدون هي الأقرب في التعبير عن سياق نمو المجتمعات القبلية العربية التي تشهد انتقالاً متسارعاً الى الحالة التشريعية العقلانية بالتوازي مع نمو وتطور قيم الإنتاج وعلائقه وأدواته وتوسع التجارة والأسواق.

عبدالرحمن مراد

بعد معرفته بمصالحهم، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة، لعلم الشارع بالمصالح في العقابية ولمراعاته نجاة العباد في الآخرة، والثانية إما يحصل نفعها في الدنيا فقط»، فالعمران البشري - عند ابن خلدون - لا بد له من سياسة ينظم بها أمره، وتلك السياسة لم يخض فيها العقل التشريعي الاسلامي «العقل الفقهي» التاريخي، ولذلك نجد اغتراب الحركات السياسية الدينية عن واقعها المعاصر لتغليبها للنقلي/ النصي على العقلي/ التجريبي في منهجها التعاملي والتفاعلي مع مظاهر العصر.

ما يجب أن ندركه إدراكاً واعياً وكلياً أن حركة الشارع العربي أحدثت قدراً كبيراً من الانزياح في المفاهيم وفي الوعي لذلك فاطر الاندماج الاجتماعي التقليدية التي سوغت الاستبداد لم تعد قائمة - بدليل النموذج المصري- وأصبحت الجماهير المنتفضة أكثر تكيفاً مع أطر وأشكال الاندماج الاجتماعي التعددي الأكثر قبولاً لآخر والأكثر ديمقراطية - يمكن ملاحظة خطاب حركة تمرد وخطاب رموز ثورة 30 يونيو بمصر.. والتعدد طبيعته يعمل على تفكيك المنظومة الثقافية المألوفة والعامة السائدة في المجتمعات التقليدية أيام الاستبداد حتى يتمكن من شرعنة العودة الى أطر الانتماء الطائفي والعرفي والسلافي والجهوي، ولعلنا نلاحظ حركة المجتمع في الدول التي حدثت فيها رياح تغيير الربيع العربي إذ ثمة صوت هنا أو هناك يحمل سمات النزعات الانفصالية أو ينادي بها كما هو في اليمن، وفي ليبيا، وفي تونس، بل سمعنا بذلك حتى في مصر وهي من الأوطان التي يدرك العالم من حولها أنها الأكثر تماسكاً في بنيتها الوطنية وفي هويتها الحضارية، ومثل تلك الظواهر تفضي بنا الى القول إن ثمة مستجدات قد حدثت - وهي مستجدات متواترة - ولا يمكن القفز على حقائقها الموضوعية في الواقع - ونحن نلاحظ اغتراب حركة الإخوان عن هذا الواقع كيف أوصلاها الى مرعات البداية وأشعل نيران الثورة ضدنا - ومثل تلك الحقائق الموضوعية لا يمكن التعامل معها إلا في إطار دولة ديمقراطية مستقرة تتأسس على مبدأ الثقة في القضاء والنزيه والعدل واحترام المصلحة الوطنية المرسله، بعيداً عن حالة الغتراب.

وعلياً أن ندرك أن بناء الدولة وبناء المؤسسات، وتحقيق دولة القانون، هو الضمان الأكيد لمنع الولاءات للانتماءات الأضيق والإحادية والعزلة، ولن يتحقق ذلك الا من خلال البنية التشريعية التي تحقق الانتقال والاندماج لكل الطيف المتعدد والمتماثلة في الدستور وإدارة الحكم والتمثيل النيابي والمحلي، وتنظيم المؤسسات المدنية، وتعزيز الاهتمام بالبنية الثقافية.. وفي ظني أن مصر وصلت الى هذه القناعة بعد عامين من التيه.. ونأمل من فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار أن يأخذ العبرة من تجارب الآخرين.

والتأمل في اللحظة السياسية التي تمر بالوطن العربي وبالتحديد في مصر يدرك أن جدلية الحالة الانتقالية التشريعية أصبحت تفرض ضرورتها الموضوعية على الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي فالتلازم بين البعد المختلف تلازم ضرورية واحتياج وتكامل ولكل بعد تأثيراته المباشرة وغير المباشرة، وإدراك العلائق وتأثيراتها وتلازمتها يعمل على إحداث التوازن النفسي والاجتماعي للأفراد ويساهم بقدر وافر في الحالة الانتقالية التشريعية ويكفل قدراً من التناغم مع تطورات الأفراد والجماعات ويحقق القدر المناسب من الشعور بالقيمة والفاعلية، ولذلك فالشارع المصري حين خرج في (30 يونيو 2013م) لم يكن خروجه اعتبارياً ولكنه كان خروجاً فرضته حالة الانتقال السريعة المتوافقة مع

إيقاع المرحلة بعد أن مرّ بالمرحلتين العسكرية واللاهوتية وهو الآن يبحث الخطى الى الحالة الوضعية والصناعية، حالة الاعتناق من رق الحاجة مع اقتصاد السوق وبحيث تتوافر في تفاعلاته طاقة تعمل على إنتاج نظام اقتصادي اجتماعي متوازن يكفل وجود الجميع ويعترف بالكل ولا يحاول اقضاء أحد.

وقد يدرك المتابع للحالة المصرية بروز مثل ذلك الخطاب وبشكل لا يقبل التأويل على أسنة قادة الفعاليات السياسية التي رأت من خلال تظاهرها في الساحات والميادين حاجتها في الانتقال من التشريع الديني الى التشريع العقلاني بحكم حالات الانتقال والتطور التي تمر بها المجتمعات العربية، فالتشريع الديني تفاعل مع الاقتصاد البسيط أي

اقتصاد ما قبل الصناعي وقد لمسنا ذلك في خطاب الرئيس المصري المعزول محمد مرسي حين عدد محاسن نظامه وإنجازاته خلال عام وهو الأمر الذي بعث الغضب في كوامن الذات المصرية التي تبحث عن وجودها في تراكمات اللحظة الحضارية الجديدة لحظة الانتقال الى الحلات المركبة والتعايش والاعتراف بوجود الآخر وبحقه في الوجود والتفاعل والمشاركة، وكانت حاجة المجتمع وحاجة الجماهير أكبر من تشريعات فقهاء القرنين الثالث والرابع الهجريين وما تلاهما بحكم حالات التدرج والانتقال التي تمر بها المجتمعات، فكل مرحلة تفرض ضرورتها وتشريعها، وخروج الجماهير المصرية على الدكتور مرسي والإخوان في مصر هو تعبير عن حاجتها في الانتقال من التشريع الديني الى التشريع العقلاني بدليل أن الدستور المصري الجديد الذي لم يمض عليه أكثر من عام يخضع الآن للتعديل وهو وفق البيان العسكري في حكم المعطل.. وقدماً قال ابن خلدون في مقدمته: «علم أنه تقدم لنا في غير موضع أن الاجتماع البشري ضروري وهو معنى العمران الذي نتكلم فيه، وأنه لا بد لهم من الاجتماع من أراغ حاكم يرجعون اليه، وحكمه فيهم تارة يكون مستنداً الى شرع منزل، وتارة الى سياسة عقلية يوجب انقيادهم اليها ما يتوقعونه من ثواب لئلا يحاكم

«المهرة» يا فخامة الرئيس»



عبدالفتاح علي البنوس

محافظة المهرة واحدة من أعرق المحافظات اليمنية كانت في السابق عبارة عن منفى قبل الوحدة وظلت بعيدة عن دائرة الاهتمام رغم الأهمية التي اكتسبها وموقعها الاستراتيجي وما تمتلكه من مقومات وعوامل تجعل منها مهينة لأن تصبح وجهة سياحية واستثمارية وحضارية فريدة، تمتاز هذه المحافظة بطبيعة أهلها وعشقتهم اللامتناهي للوحدة لأنهم لم يسوا خيراتهم فيما يتعلق بالتنمية المحلية ذات الصلة بالبنية التحتية من طرقات ومؤسسات خدمية وغيرها وقد سمعت خلال تواجدي فيها ثناءً منقطع النظير على الرئيس السابق الزعيم علي عبدالله صالح حيث يحظى بتقدير السواد الأعظم من أبنائها على الاهتمام الذي حظيت به

أطلع لو أن رئيس الجمهورية سار على خطى سلفه في تلمس أوضاع المحافظات اليمنية عن قرب والوقوف على مستوى الخدمات والتنمية فيها على اعتبار ذلك من أولويات مهامه من خلال زيارات تفقدية يضع خلالها النقاط على الحروف، ومن خلالها يستطيع تقييم أداء السلطة المحلية ويمكن من الوقوف على ما تحتاجه المحافظات من مشاريع في مختلف المجالات، وهنا أتساءل.. هل يعلم الرئيس هادي بإيقاف رحلات اليمنية الى الغيظة؟ وهل يعلم باحتياجات المهرة التنموية؟! وبالأسانر التي تتكبدتها الدولة جراء استمرار التهريب عبر المنافذ التابعة لمحافظة المهرة؟! وبان أبناء المهرة يعيشون الوحدة ويتفاجرون ويعتزون باليمن الواحد الموحد وأن ذلك يتطلب من الحكومة مبادلتهم الوفاء، بالوفاء والعمل على منحهم الدعم والرعاية والاهتمام الذي يحق لهم ولمحافظتهم التطور والتحديث والنماء والازدهار.

المهرة جوهرة ثمينة ودرة زاهية وآية من آيات الجمال والسحر الرباني ومنتفس لكل الباحثين عن الراحة والاستجمام والاستثمار، المهرة محافظة متعددة الثروات وكثيرة الخيرات ومنتوعة المناخ والتضاريس، المهرة كنز مدفون ينتظر من يكتشفه ويعمل على استغلاله الاستغلال الأمثل، واعتقد بأنه أن الأوان لتحقيق ذلك على أرض الواقع وهي مهمة منوطه بالرئيس والحكومة والسلطة المحلية وتتطلع على سرعة ترحمتها على الأرض، لكي تأخذ المهرة مكانتها وتحظى بالاهتمام والرعاية التي تمنحها الألق والتميز والراقي والتقدم والتطور والازدهار.

استمع الى شكاوى المواطنين من الاسعار الخيالية للرحلات الجوية الى المهرة والتي باتت مقتصرة على طيران السعيدة بواقع رحلة اسبوعية. وشعرت بالحسرة عندما قيل لي بأن الخطوط الجوية اليمنية أنعت رحلتها الى مطار الغيظة رغم أهمية هذا الخط الملاحي الجوي المهم، دونما استسعار لما قد يترتب على هذا القرار الجائر واللامسؤول، فهل يُعقل أن يُتخذ مثل هذا القرار الارتجالي بكل هذه البساطة!!؟ شخصياً - أظن وبعض الظن إنم - بأن هذا القرار يهدف الى عزل المهرة وتوقيف النشاط التجاري والاقتصادي والسياحي فيها واتمنى ان تصل شكاوى المواطنين واستنكارهم لهذا القرار الى الرئيس عبدره منصور هادي ليصدر توجيهاته بإعادة تفعيل رحلات اليمنية الى الغيظة، وكنت

صدقوني المسألة ليست صعبة أو شاققة كما يظن البعض، بل هي سهلة ومتاحة والمطلوب توفر الإرادة القوية المتطلعة لخدمة المهرة وكل سكانها وزوارها. الحكومة معنية بمساندة جهود السلطة المحلية بالمهرة وذلك بتوفير الدعم المادي لاستكمال مشاريع التنمية وخلق بيئة استثمارية وسياحية جاذبة واستغلال قرب المهرة من الحدود مع سلطنة عمان من أجل استقطاب رجال المال والاعمال العمانيين لخوض غمار الاستثمار في حواف وفي غيرها من المناطق على مستوى المحافظة والاهتمام بتنشيط السياحة الداخلية من خلال تخفيض أسعار تذاكر السفر وخصوصاً خلال فترة موسم الإخضرار وروعة الطبيعة التي تكتسيها هذه الأرض الساحرة.. لقد صعقت وأنا

منذ تحقيق الوحدة والنقلة النوعية التي شهدتها مقارنة بما كانت عليه في السابق، أدهشني مشروع أنفاق جبل فرتك التي اختصرت المسافة التي كان يقطعها أبناء المهرة وحضر موت من خلال تنقلهم بين المحافظتين والتي كانت تصل الى ما يقرب من عشر ساعات لتأتي مبادرة الزعيم بشق الأنفاق والتي اختصرت الزمن الذي يقطعه المسافر من حضر موت الى المهرة والعكس الى أقل من خمس ساعات حيث حظي هذا المشروع باهتمام ومتابعة الزعيم حرصاً منه على تخفيف أعباء المواطنين الملقاة على عواتقهم جراء البعد الشاق.

النهضة التنموية التي شهدتها المهرة عقب تحقيق الوحدة المباركة قطعت أشواطاً متقدمة وهناك جوانب ومجالات لا تزال بحاجة الى المزيد من الرعاية والاهتمام وخصوصاً فيما يتعلق بالاستثمار الناجح للموانئ والشواطئ على امتداد مديريات المحافظة التسع وانعاش الجانب الزراعي واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة وتوزيعها على الشباب وإقامة المزيد من المعاهد الفنية والتقنية والمهنية وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب ومساعدتهم على الالتحاق بركب الوظيفة العامة والاسراع في تنفيذ مشروع المجاري والصرف الصحي.. من غير المعقول أن يتحول ميناء نشطون الى وكر للأشباح والغربان والطيور المهاجرة دون أن يكون هناك أي معالجات لهذه القضية، ولا أعلم ما هو مبرك الإهمال لهذا الميناء المهم وما هو سر الصمت والتجاهل لما يمر به من ظروف في غاية التدهور وذلك بسبب عدم توفر الامكانيات والدعم المادي للقايمين على إدارة الميناء وكان المهرة خارج

العيد الـ 51 لثورة الـ 26 من سبتمبر

المواطن النزيه المخلص يفرض احترامه على الجميع

